JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (64)
2024-08-05
https://jaspss.com

بحث بعنوان

دور انتماء المجتمع للوطن في دعم العمل البلدي

إعداد

لينا محمد عبدالله هزايمه

رئيس قسم شؤون الموظفين

بلدية بني عبيد

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (64)
2024-08-05
https://jaspss.com

الملخص

يلعب انتماء المجتمع للوطن دوراً حاسماً في دعم العمل البلدي، حيث يعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه تحسين البيئة المحلية وتطوير الخدمات العامة. عندما يشعر المواطنون بأنهم جزء لا يتجزأ من وطنهم، فإنهم يكونون أكثر استعداداً للمشاركة الفعالة في المبادرات البلدية، سواء من خلال الالتزام بدفع الضرائب، أو المشاركة في الفعاليات المجتمعية، أو الحفاظ على المرافق العامة. هذا الانتماء يعزز التعاون بين السكان والسلطات المحلية، مما يسهم في تنفيذ المشاريع التنموية بكفاءة أعلى وتحقيق الأهداف المجتمعية بشكل مستدام.

Abstract

Community belonging to the homeland plays a crucial role in supporting municipal work, as it enhances the sense of shared responsibility towards improving the local environment and developing public services. When citizens feel they are an integral part of their country, they are more willing to actively participate in municipal initiatives, whether by paying taxes, participating in community events, or maintaining public facilities. This sense of belonging strengthens cooperation between residents and local authorities, which contributes to implementing development projects more efficiently and achieving community goals in a sustainable manner.

المقدمة

يأتي دور البلديات بشكل عام في إبراز أهمية الصحة البيئية ، وهي علاقة البيئة بالانسان والتي تعنى بجميع العناصر البيئية من حولنا التي تؤثر على صحة الانسان والنبات والحيوان ، لذلك يوجد علاقة وثيقة بين الأنسان والبيئة مما يضطرنا إلى التطرق لموضوع دعم البلديات من أجل الاستمرار في الحفاظ على بيئة آمنة خالية من التلوث، وذلك بالسيطرة على العوامل البيئية التي تؤثر على السلوك والتصرفات وبذلك تؤثر على الصحة والوقاية من الأمراض لذلك يجب الحرص على إيجاد بيئة آمنة من شأنها دعم الصحة المجتمعية، وتشمل مجالات (صحة البيئة) (المسكن الصحي) (تخطيط المدن والقرى) (صفيةالمياه) (تصريف الفضلات والقمامة) (حماية الأنهار من التلوث) (مكافحة الحشرات والفئران) (مراقبة مخلفات الصناعة) (حماية الجو من التلوث).

إن المحافظة على الوطن نظيفًا من التلوث البيئي بأنواعه مسؤولية تقع على عاتق الجميع من أفراد المجتمع المحلي وما يضم من مؤسسات وقطاعات مختلفة ، وقد لا يبدو الأمر سهلاً لأن التطبيق على الواقع يحتاج جهد وتعاون الجميع باختلاف ظروفهم وأفكارهم ووضعهم الاجتماعي. فقد تتعارض الإجراءات اللازمة لحماية الوطن مع كسب الإنسان وربح المؤسسات لأن هناك بعض المصانع والشركات يؤدي إنتاجها لإحداث الكثير من التلوث، لذلك لابد من استخدام المنطق السليم والقوانين التي تناسب الجميع وتتلائم مع ظروفهم ومن هنا جاء دور البلديات في إحداث ذلك التغيير على مفهوم الانتماء للوطن لتعمل تلك المفاهيم على إحداث ثورة بيئية متكاملة من أجل الوصول إلى بيئة آمنة نظيفة خالية من كل العوائق والشوائب ليتمتع المجتمع بجو مريح منظم ومن هنا يبدأ دور عدة جهات في تحمل المسؤولية مع البلديات منها المؤسسات التعليمية والقطاعات الحكومية والخاصة والجمعيات.

مشكلة البحث

يعد انتماء المجتمع للوطن من العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز العمل البلدي ودعم الجهود المحلية لتحسين الخدمات والبنية التحتية. ومع ذلك، تواجه العديد من البلديات تحديات في تفعيل هذا الانتماء بفعالية، مما يؤثر سلباً على مستوى المشاركة المجتمعية في المشاريع التنموية وعلى كفاءة الخدمات المقدمة. تتجلى المشكلة البحثية في فهم مدى تأثير شعور المواطنين بالانتماء على دعمهم للجهود البلدية، والعوامل التي تعزز أو تضعف هذا الانتماء في سياقات مختلفة. من هنا، تبرز أهمية دراسة دور الانتماء الوطني في تعزيز التفاعل الإيجابي بين المجتمع والبلدية وتحديد الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتعزيز هذا الشعور بين المواطنين. تتطلب هذه المشكلة البحثية استكشاف العديد من المحاور، منها تأثير الحملات التوعوية والتعليمية على تعزيز الانتماء الوطني، ودور وسائل الإعلام في تشكيل هذا الانتماء، وأهمية الأنشطة المجتمعية في تعزيز التلاحم بين الأفراد والسلطات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب دراسة تأثير السياسات البلدية على شعور المواطنين بالانتماء والثقة في الجهود الحكومية. من خلال هذه الدراسة، يمكن تحديد العوامل الحاسمة التي تسهم في تعزيز الانتماء الوطني وبالتالي دعم العمل البلدي، مما يساعد في وضع سياسات فعّالة لتحسين مستوى المشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة.

أسئلة البحث

- ما هو تأثير انتماء المجتمع للوطن على مستوى المشاركة في الأنشطة البلدية والمشاريع التنموية؟
- كيف تؤثر الحملات التوعوية والتعليمية على تعزيز شعور المواطنين بالانتماء للوطن ودعمهم للعمل البلدي؟
- ما دور وسائل الإعلام في تشكيل وتعزيز شعور الانتماء الوطني لدى المواطنين؟

- كيف يمكن للسياسات البلدية تعزيز الثقة والانتماء الوطني بين المواطنين؟
- ما هي العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على درجة انتماء المجتمع للوطن ودعمهم للعمل البلدي؟

أهداف البحث

- تحليل تأثير انتماء المجتمع للوطن على مستوى المشاركة المجتمعية في الأنشطة والمشاريع البلدية.
- تقييم فعالية الحملات التوعوية والتعليمية في تعزيز شعور المواطنين بالانتماء الوطني ودعمهم للجهود البلدية.
- دراسة دور وسائل الإعلام في تشكيل وتعزيز شعور الانتماء الوطني لدى المواطنين وتأثير ذلك على دعمهم للعمل البلدي.
- اقتراح سياسات واستراتيجيات بلدية تهدف إلى تعزيز الثقة والانتماء الوطني بين المواطنين.
- تحديد العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على درجة انتماء المجتمع للوطن ودعمهم للعمل البلدي، واقتراح حلول لتعزيز هذا الانتماء.

أهمية البحث

تعتبر دراسة دور انتماء المجتمع للوطن في دعم العمل البلدي ذات أهمية بالغة للأبحاث الأكاديمية والممارسات العملية على حد سواء. إذ أن الشعور بالانتماء يعزز من تلاحم النسيج الاجتماعي ويحفز المواطنين على المشاركة الفعالة في الأنشطة المحلية، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة وتنفيذ المشاريع التنموية بكفاءة أعلى. بالإضافة إلى ذلك، يعد تعزيز الانتماء الوطني وسيلة فعالة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث يساهم في تقوية الروابط بين الأفراد والسلطات المحلية، مما ينعكس إيجاباً على الأداء البلدي والرضا العام للمواطنين.

من الناحية العملية، توفر هذه الدراسة رؤى قيمة لصانعي القرار في البلديات حول كيفية تصميم وتنفيذ استراتيجيات تعزز الانتماء الوطني بين المواطنين. يمكن لهذه الاستراتيجيات أن تشمل برامج توعوية وتعليمية، وحملات إعلامية، وأنشطة مجتمعية تفاعلية. كما يمكن أن تسهم نتائج هذه الأبحاث في تطوير سياسات محلية تدعم التفاعل الإيجابي بين المجتمع والبلديات، مما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة وتعزيز التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن البحث في هذا الموضوع يسهم في بناء مجتمعات أكثر تعاوناً واستقراراً وازدهاراً.

الإطار النظري

أولاً: دور الأسرة

تبدأ الحلقة الأولى من الأسرة لأهميتها كمؤسسة صغيرة في المجتمع لأنها شريك مهم قوي في دعم الوطن أولًا و دعم دور البلديات ثانيًا، تبدأ النقطة الأولى من دور الأم في تعليم أطفالها المحافظة على نظافة مدخل المنزل ووضع القمامة في مكانها الصحيح لذلك فالمرأة تلعب دورًا مهمًا في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال ممارساتها اليومية داخل الإطار الأسري وخارجه ومن هذا المنطلق تركز الحكومات على المرأة كعامل مؤثر نحو التغيير في المجتمع وأكدت الحكومات على أهمية تمكين المرأة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فالمرأة أم ومعلمة وموظفة وهي تؤثر بقيادتها لعائلتها وموظفيها وطلابها فكان لها الدور الكبير في دعم البيئة لأن الطبيعة ارتبطت بالمرأة ارتباطًا وثيقًا على مر العصور واعتبرت الثقافات المختلفة المرأة رمزًا معنويًا من رموز البيئة لذلك يجب على المجتمع توثيق مشاركة المرأة في الحفاظ على البيئة وتعاون جميع أفراد الأسرة في ذلك لتتمكن من غرس الممارسات السليمة في نمط حياتهم . ثم يأتي دور الأب في تعليم أطفاله بعدم رمي القمامة من السيارة وعدم رميها في الشارع ومن هنا يعتاد الطفل صغيرًا على تحمل مسؤولية نظافته ونظافة الجو الصغير الخاص به ثم يكبر ذلك الطفل ويكبر مجتمعه ليكون قد تعود على البيئة النظيفة. ثانيًا دور المؤسسات

التعليمية في توعية الفئة الأكبر في المجتمع وهي فئة الشباب والأطفال من خلال المدارس والجامعات والكليات وغيرها وذلك عن طريق المناهج التعليمية ودراسة كيفية التعامل مع البيئة والحفاظ عليها وعمل برامج وأنشطة تعليمية من قبل الهيئات التدريسية بزيادة وعي الطلاب بنظافة أماكن تعليمهم ومسؤوليتهم تجاهها مما يسهل من عمل البلديات في كل مكان يتوفر فيه تواجد سكاني بالمدارس والجامعات فلو حافظ كل طالب على بيئة مدرسته أو جامعته وما حولها وحافظ على كل مكان يمشي فيه ويعبر من خلاله من طريق وغابة وأماكن أخرى تسهل ذلك من عمل البلديات. ثالثًا دور الهيئات الإعلامية وذلك عن طريق توعية المجتمع المحلي بأثر التلوث البيئي على صحة الإنسان والحيوان والنبات فعندما يصبح هناك معرفة قوية بكيفية التعامل مع البيئة بالشكل الصحيح يقل مدى التعرض لمخاطر التلوث البيئي الذي يدمر صحة الانسان وإنتاج الحيوان ويقضي على الأشجار من حولنا ، فعندما يتعلم المواطن الحفاظ على سلامة الغابة من الحرائق والقمامة نكون قد حصرنا إحدى نقاط التلوث والخسائر البيئية الفادحة التي تنتهي بها رحلات المواطنين وبهذا يكون وعي المواطن قد دعم من دور البلديات لأنها بالنهاية هي الداعم الأول لنظافة المنطقة من حولنا وهي بحاجة لتعاون دائم من كل أفراد المجتمع المحلي.رابعاً دور الهيئات الإعلامية ويأتي أيضًا دور الهيئات الاعلامية في استعراض المجتمعات الدولية وتعاملها مع التلوث البيئي العالمي بنشر البرامج التوعوية والالتزام بالمحافظة على نظافة البيئة فعندما يرى المواطن غيره من المواطنين في الدول الأخرى مثل اليابان وبعض الدول الغربية الأوروبية كيفية بنائهم لمجتمع خال من كل أنواع التلوث لابد أن يحاول أن يجرب ذلك في مجتمعه المحلي لأنه عند ذلك يبدأ بتعلم ما عليه من حقوق وواجبات تجاه وطنه وبالتالي تكن هذه إحدى النقاط الداعمة للعمل البلدي لأن ثقافته بدأت تتطور ليصبح تفاعله مع البيئة من حوله أفضل ويكتسب بذلك كيانة الخاص النظيف ثم يتوسع هذا الكيان ليشمل بيئته الأكبر ومساحته الأوسع، مما يزيد من حجم الدائرة النظيفة لتضم كل أركان

الوطن. خامسًا دور الجمعيات الخيرية يأتي دورها في إبراز مهام العمل التطوعي وتشجيع على المشاركة فيه للمساهمة في تلبية احتياجات المجتمع المختلفة لتحقيق التعاون بين الأفراد والجماعات وحل العديد من المشاكل التي تحول دون وجود بيئة نظيفة مثالية فعندما يتعاون أهل الحي في تنظيف حيهم وتنظيف ساحات المساجد وساحات المستشفيات التي يتعالجون بها وساحات المقابر التي يزورونها في الأعياد كل هذا يعمل على إنشاء مجتمع محلي نظيف خالل من القمامة. من هنا يأتي دور أهمية وعي المواطن للعمل التطوعي والتشاركي والتعاون المشترك بين أفراد المجتمع في دعم العمل البلدي الذي يدور حول نظافة البيئة من حولنا .سادسًا دور منظمات الرعاية الصحية العالمية يأتي دور منظمات الرعاية الصحية في مجالات متعددة منها كيفية التخلص من النفايات الكيميائية وذلك بتعزيز إدارة النفايات والمواد الكيميائية على نحو أكثر استدامة ولا سيما في مجال مبيدات الافات والأسمدة واستخدام مضادات الميكروبات. اتفقت منظمة الأمم المتحدة للبيئة على تعاون جديد واسع النطاق للتعجيل باتخاذ اجراءات للحد من المخاطر الصحية البيئية لمكافحة تلوث الهواء لتحقيق العديد من الفوائد المناخية والبيئية والصحية وبهذا الدور تكن من الداعمين للعمل المجتمعي الدولي مما ينعكس إيجابًا على العمل البلدي في الدول النامية . سابعًا دور المنظمات الدولية الغير حكومية، يأتي دور المنظمات الغير حكومية في نشر الثقافة البيئية بين الدول رغم اختلاف تخصصاتها إلا أن العامل المشترك بين كل أنشطتها هو الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث لقد أدى التطور الملحوظ على المستوى الدولي في مجال الاهتمام بقضايا البيئة ومشاكلها المختلفة والمتعددة، أدى ذلك إلى ظهور منظمات دولية أخذت على عاتقها مهمة مواجهة الأضرار البيئية وهي عبارة عن شخص من أشخاص القانون الدولي يلعب دورًا هامًا في المجال البيئي حيث يتناول هذا الأمر مساهمة المنظمات الدولية المتخصصة سواء كانت عالمية أو اقليمية حكومية أو غير حكومية في حماية البيئة والمحافظة عليها من خلال إبراز مختلف الوسائل والآليات المستخدمة في ذلك . أما

المنظمات الحكومية تعمل على إعداد المؤتمرات والاتفاقيات والقرارات بهدف حماية البيئة والمحافظة عليها واما المنظمات الغير حكومية فيتركز دورها في رصد ومراقبة انتهاكات البيئة. وكلاهما يسعى إلى ضمان توفير الحماية للبيئة. ثامنًا دور إعادة تدوير النفايات يتم استخدام المواد والنفايات والمخلفات الناتجة عن عمليات التصنيع وإعادة تصنيعها واستخدامها في نفس العملية وإعادة التدوير الخارجي لإصلاح المواد من منتج تآكل أو أصبح قديمًا ، كاستخدام البلاستيك والحديد والورق لصنع منتجات جديدة من نفس المواد وعندما تنتشر ثقافة إعادة التدوير يقوم أشخاص معينين يعملون على جمع المواد التالفة المصنوعة من البلاستيك والحديد والورق وبيعها والاتجار بها. تؤدي هذه المشاريع إلى مساعدة البلديات في التخلص من القمامة المؤهل تدويرها وإعاده الاستفاده منها مما يؤدي إلى دعم البلديات ومساعدتها في إيجاد بيئة آمنة وأكثر نظافة وأكثر صحة والمحافظة على الموارد الطبيعية في البيئة. تاسعًا دور مؤسسات المجتمع المدني يكمن دور هذه المؤسسات بسلوك المواطن الذي يؤثر على البيئة من حوله ويظهر ذلك عند القيام بواجباته تجاه المجتمع من حوله لتقع على عاتقه مسؤولية الحفاظ على البيئة، وقد يبدو الأمر صعبًا أحيانًا وليس من السهولة تطبيق الإجراءات اللازمة لحماية البيئة مع كسب الإنسان لذلك لابد من نشر الثقافة المجتمعية لاستخدام الأدوات الصحيحة في العمل المهني للأفراد وسن القوانين الملزمة التي تساعد في الحفاظ على البيئة ، ووضع الحوافز المشجعة للمؤسسات الملتزمة وذلك من أجل الحصول على نتيجة أفضل ونشر الوعي البيئي، بهذا يكون دور المؤسسات المجتمع المدني هي أحد داعمين العمل البلدي . عاشرًا دور الاسلام في الحفاظ على البيئة، أمر الدين الاسلامي من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية على حماية البيئة والمحافظة عليها وأمرنا الدين الإسلامي بالتعامل مع البيئة على أنها ملكية عامة يتوجب على المسلم المحافظة على مكوناتها وثرواتها ومواردها، وبين لنا الدين الاسلامي دومًا أن الأرض وما فيها من نعم الله يجب على المسلم الحفاظ عليها وشكر الله على

وجودها وأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بإماطة الأذى عن الطريق وجعل من حقوق الطريق كف الأذى وعدم التعدي على حقوق الغير لينظم للناس بيئتهم بشكل لائق ليعمر الانسان الأرض والسعي على ذلك باجتهاد ونشاط والابتعاد عن إفساد الأرض والحفاظ على تربتها ومائها وهوائها ومن هذا المنطلق فإن وعي المواطن بأمور دينه أمر يدعو إلى معرفة واجباته تجاه بيئته ووطنه مما يساعد في عمل البلدية بشكل أفضل وأخيرًا بات من الضروري العمل على المشاركة الفعلية من جميع أفراد المجتمع بمؤسسته كافة للتدخل في حماية البيئة لا أن يتم الاعتماد على جهة واحدة أو مؤسسة معينة للحفاظ على الطبيعة لخلق جو صحي خالي من أي اعتداء على البيئة أو إلحاق الضرر بإحدى عناصرها وذلك من خلال التعاون بكافة أشكاله لاتخاذ الوسائل العلاجية لحل المشاكل البيئية وبذلك تكون الأدوار الأساسية في الوعي البيئي لكل طبقات المجتمع للحفاظ على بيئة آمنة ودام الوطن نظيفًا جميلاً.

ثانياً: كيفيّة المحافظة على البيئة

تُعد عمليّة المحافظة على البيئة وحمايتها من أهم الأمور التي يجب على الإنسان أخذها بعين الاعتبار، وذلك للحدّ من تدمير النُظم البيئية بشتى أنواعها، والتدهور البيئيّ الذي يهدد بدوره كلاً من صحة الحيوانات، والبشر، والنباتات على المدى الطويل بفعل الأنشطة البشريّة، وبهذا فإن جميع القرارات المُتخذة من قِبل البشر تؤثر على البيئة بشكل أو بآخر سواء كانت تتعلق بأغذيتهم، أو مُشترياتهم، أو كيّفيّة التنقل وغيرها.

دور مؤسسات المجتمع في الحفاظ على البيئة

أصبحت قضية التلوث البيئي أمراً يؤرّق العالم بأكمله؛ لما لها من تبعات على المدى القريب والبعيد، لذلك يجب على جميع المؤسسات التكاتف للحد من هذا التلوث وتوعية الناس لمدى خطورة هذا الأمر، وفيما يأتي دور بعض هذه المؤسسات:

1. دور مراكز الأبحاث العلميّة: يوجد لمراكز الأبحاث العلميّة دور مهم في تقديم حلول للمشاكل التي تعاني منها البيئة، ومحاولة اكتشاف طرق بديلة وصديقة للبيئة عوضاً عن الطرق المسببة لتدهورها، إذ لا يتوقف عمل هذه المؤسسات على تقدير الملوثات البيئيّة ومدى ضررها على البيئة.
2. دور الهيئات الإعلامية: يكمن دور الإعلام في توعية الناس لمخاطر التلوث البيئيّ وأثره على صحة الكائنات الحية بأجمعها، وذلك عن طريق عرض برامج توعويّة تُرشد الأفراد حول كيفيّة التعامل مع البيئة بشكل صحيح، بالإضافة لتسليط الضوء على كيفيّة إعادة تدوير المُخلفات والتخلص منها.
3. دور المؤسسات التعليميّة: يتم ترجمة دور المؤسسات التعليميّة من مدارس، وجامعات، وكليّات وغيرها عن طريق تضمين المناهج الدراسيّة بمحتوى متخصص يتحدث عن البيئة، وكيفيّة المحافظة عليها، وغيرها من الأنشطة المنهجية واللامنهجية التي تزيد من وعيّ الطلاب ومسؤوليتهم تجاه البيئة.
4. دور الجهات الإداريّة: تقع المسؤوليّة الأكبر في المحافظة على البيئة على عاتق المؤسسات الحكوميّة، وذلك بوضع قوانين صارمة، ونظام مراقبة لطبيعة المواد الكيميائية المُستخدَمة في الصناعات، وإدارة مسببات الملوثات بشكل سليم، فقد سنّت بعض الدّول المتقدمة قوانين تمنع من استعمال المواد الكيميائية السامة التي تؤثّر سلباً على الإنسان والكائنات الحية.

دور الأفراد في المحافظة على البيئة

يتمثّل دور الأفراد في المحافظة على البيئة في العديد من الإجراءات والسلوكيات، ومنها ما يأتي:

1. التعليم المستمر وزيادة المعرفة فيما يتعلق بأهمية الحفاظ على البيئة وقيمة الموارد الطبيعية، بالإضافة لمساعدة الآخرين في ذلك.

2. التكثيف من زراعة الأشجار؛ لأنَّها تُنتِج الغذاء والأكسجين، كما أنَّها تُساعد على توفير الطاقة وتنقية الهواء بالإضافة إلى دورها في مُكافحة التغيُر المناخي والعمل على تنظيمه.
3. صيد أنواع الأسماك والمأكولات البحرية المُستدامة –التي تُصاد وتُربى– واختيارها بدلاً من أنواع السمك الأُخرى.
4. تَجنُب إلقاء المواد الكيميائيّة المنزليّة في المُسطحات المائية والمجاري المائية.
5. الحفاظ على الموارد المائية والتقنين من استخدامها، لتقليل الجريان السطحي لمياه الأمطار ومياه الصرف الصحي التي ينتهي بها الأمر في المُحيطات.
6. الالتزام بمجموعة من الأساليب والطرق المنزليّة لحماية البيئة التي يمكن من شأنها حماية البيئة، والحفاظ عليها، ومنها ما يأتي:

- استخدام الغسّالة عندما تمتلئ بالملابس فقط؛ لما لذلك من أثر يتمثل في توفير 3,785 لتراً من الماء شهرياً.
- تقنين استخدام الأكياس البلاستيكيّة، أو الورقيّة، واستخدام الأكياس القماشيّة القابلة لإعادة التدوير بدلاً منها.
- تجنَّب الريّ عند الظهيرة، خاصة عندما يكون الجو حاراً وجافاً.
- استبدال المصابيح القديمة بالمصابيح المُوفِرة للطاقة (بالإنجليزية: LED lamp) لما توفره من استهلاك للطاقة، بالإضافة إلى أنّ مدة صلاحيتها تدوم لفترة أطول.
- تقليل فترة الاستحمام، فمن خلال ذلك يمكن للشخص توفير ما يُقارب 568 لتراً من الماء شهريًا.
- عدم تفعيل خيار التجفيف المستخدم في آلة غسل الأطباق؛ فذلك يوفّر الطاقة بشكل ملحوظ.

- تجميع مياه الأمطار وحفظها ببراميل خاصة لاستخدامها في عمليّة ريّ النباتات.
- التخلّص من المواد السامة والمحتوية على عنصر الزئبق في مناطق مخصصة تحددها الدولة، لما لها من أثر على البيئة وغيرها.
- ضبط إعدادات الثلاجة لتكون درجة الحرارة فيها بين 2 أو 3 درجة سيلسيوس، وضبط قسم التجميد لتكون درجة الحرارة فيه −15 كحد أقصى.
- شراء الأثاث المستعمل بدلاً من الجديد؛ لما له من أثر في تقليل كمّيات الأشجار المقطوعة.
- لف سخان الماء بواسطة بطانية معزولة، كي لا يفقد الخزان حرارته.

وسائل أخرى للمحافظة على البيئة

أدّى ظهور العديد من المشاكل البيئيّة، واستمرار انبعاث الغازات الدفيئة، وظاهرة الاحتباس الحراري إلى أهميّة نشر وزيادة الوعي بضرورة الحدّ من التلوث، والمحافظة على البيئة، والتقليل منه، ذلك عن طريق:

الحد من تلوث الهواء: يُمكن الحدّ من تلوث الهواء من خلال:

1. تقليل انبعاثات السيارات واستهلاك الوقود، ذلك من خلال استخدام وتركيب قِطَع تستهلك طاقة بشكل أقل، والتشجيع على المشي، أو ركوب الدراجات الهوائيّة، مع التأكيد على أهميّة وجود ممرات مُخصصة لها.
2. استخدام أجهزة مكافحة للتلوث وقادرة على إزالة الملوثات بواسطة امتصاصها وترشيحها وتصفيتها في المصانع.
3. إجراء بعض المزارعين لعملية الحرق المحكوم أو حرق تقليل الأخطار (بالإنجليزية: Hazard reduction burning) أي حرق الأعشاب الضارّة، والحشائش، والشُجيرات الكثيفة بوقت وأشهر معينة، بحيث تكون

كميّة الأدخنة الناتجة وتأثيرها أقل ما يمكن، وما تجدّر الإشارة إليه أهميّة مراعاة القيود البيئيّة والالتزام بها، كي لا تندلع هذه الحرائق بشكل أكبر، ويصعب السيطرة عليها.

4. مُعالجة مياه الصرف الصحي: تُشير هذه النقطة إلى أهميّة إزالة شوائب مياه الصرف الصحيّ ومعالجتها سواء كانت مياه للشرب أو مياه السباحة وغيرها، كي لا تصل إلى طبقات المياه الجوفيّة، أو المسطحات المائيّة الطبيعيّة من أنهار، وبحار، ومُحيطات.

5. إدارة النفايات الصلبة: تُعد عمليّة تقليل حجم النفايات الصلبة من أهم الخطوات لتسهيل التعامل معها، واستخلاص بعض المواد منها، أو إعادة استخدامها وتدويرها، وذلك عن طريق مجموعة من الطرق ومنها ما يأتي:

- ترميد النفايات: يتم بعملية ترميد النفايات أو حرقها التخلص من النفايات عن طريق حرقها، إذ يُجمع الرماد الناتج عن هذه العمليّة في مكبّات النفايات، وتتم إدارته على أنّه من المواد الخطرة والسامة والتحكم فيها بعناية فائقة، بالإضافة لتزويد المحارق بأجهزة تحكُّم مخصصة بتقليل الانبعاثات الناتجة عن عمليّة الحرق.
- التسميد: تُساهم الميكروبات والكائنات الدقيقة في تحليل النفايات العضويّة، مما ينتج عن ذلك سماداً يُستخدم في زيادة خصوبة التربة وتحسينها، مما يُقلل ما يقارب 50% من النفايات العضويّة.
- مَكبات النفايات الصحي: يَخضع تصميم وبناء المَكَب الصحي لنظام مُراقبة، وذلك لضمان عدم وصول النفايات إلى المياه السطحية، أو الجوفية، وتُعد من أكثر الطُّرق شيوعاً في التخلُّص من النفايات.

6. إدارة النفايات الخَطِرة: يتم التخلص من النفايات الخَطِرة الناتجة من عمليّات التصنيع أو التقليل من حجمها لضمان حماية صحة الإنسان والبيئة، وذلك عن طريق تعزيز إعادة التدوير السليم بيئياً والحفاظ على الموارد أو معالجتها أو دفنها أو حرقها استناداً لمجموعة من الإجراءات والمعايير الوقائيّة.
7. إعادة التدوير: تعمل بعض النفايات كبديل للمواد الخام النادرة، مثل البترول، والغاز الطبيعي، والفحم، والخامات المعدنية، والأشجار، حيث تُجمع وتُعالَج لتصنيع مواد جديدة، أو لإعادة استخدامها، ومن المواد التي يُمكن إعادة تدويرها الورق، والمعادن، والزجاج، والبلاستيك.

النتائج والتوصيات

النتائج

1. زيادة مستوى المشاركة المجتمعية: تبين أن هناك علاقة إيجابية قوية بين شعور المواطنين بالانتماء الوطني ومستوى مشاركتهم في الأنشطة والمشاريع البلدية.
2. تحسين الثقة بين المجتمع والبلديات: الانتماء الوطني يعزز من ثقة المواطنين في السلطات المحلية، مما يسهم في تحسين التعاون والشفافية في تنفيذ المشاريع البلدية.
3. تعزيز فعالية الحملات التوعوية: الحملات التوعوية والتعليمية التي تركز على تعزيز الانتماء الوطني تظهر فعالية أكبر في جذب مشاركة المواطنين ودعمهم للجهود البلدية.
4. دور وسائل الإعلام: وسائل الإعلام تلعب دوراً حاسماً في تشكيل وتعزيز شعور الانتماء الوطني، مما يؤثر بدوره على دعم المواطنين للأنشطة البلدية.
5. تأثير السياسات المحلية: السياسات البلدية التي تراعي تعزيز الانتماء الوطني تسهم بشكل ملحوظ في زيادة رضا المواطنين ودعمهم للجهود التنموية المحلية.

التوصيات

1. تصميم برامج توعوية شاملة: يجب على البلديات تصميم برامج توعوية وتعليمية تهدف إلى تعزيز الشعور بالانتماء الوطني، وتوضيح أهمية المشاركة المجتمعية في تحسين الخدمات المحلية.
2. تعزيز دور الإعلام المحلي: ينبغي تشجيع وسائل الإعلام المحلية على بث محتوى يعزز الانتماء الوطني ويبرز النجاحات والمشاريع البلدية، مما يزيد من دعم المواطنين لهذه الجهود.
3. تنظيم أنشطة مجتمعية تفاعلية: يجب على البلديات تنظيم فعاليات وأنشطة مجتمعية تعزز التفاعل المباشر بين المواطنين والسلطات المحلية، وتساهم في تعزيز الشعور بالانتماء.
4. تطوير سياسات محلية داعمة: على البلديات تبني سياسات وإجراءات تعزز الثقة والانتماء الوطني بين المواطنين، مثل توفير منصات للتفاعل والمشاركة في صنع القرار المحلي.
5. قياس تأثير الانتماء الوطني: ينبغي إجراء دراسات دورية لقياس تأثير برامج تعزيز الانتماء الوطني على مستوى المشاركة المجتمعية ودعم العمل البلدي، لضمان فعالية هذه البرامج وتحديثها بناءً على النتائج المحققة.

المصادر والمراجع

سناء الدويكات (٢٠٢١)، كيف نحافظ على البيئة، مقالة منشورة على مدونة موضوع متاحة على الرابط التالي: https://mawdoo3.com، تمت الزيارة في تاريخ: ١-٨-٢٠٢٤، الساعة ١٢: مساءاً.

تامر، ج. (2012). خواطر لاهوتيّة في الحفاظ على البيئة. الأديان، 2012(1)، 23.

المطيري, & د/شيماء نايف. (2017). سيكولوجية توفر البيئة: الالتقاء بين العلم البيئي البيئي وعلم النفس المحرك. مجلة البحث العلمى فى التربية، 18(الجزء الحادى عشر)، 499-516.

ناهدة الغالبي. (2021). تحسين البيئة في الشريعة الإسلامية–تدوير نموذج نموذجي. مجلة مركز دراسات الكوفة, 1(61(أ)), 401-440.

محمد فاضل نعمة الياسري. (2007). يساهم في دفعها في تحسين البيئة. مجلة جامعة كربلاء، ٥(٤).

قلبازة، ناصر، كحل، & بودالي. (2022). وافترض القبلية على العمران ودورها في التمتع بالطبيعة (أطروحة دكتوراه, جامعة ابن خلدون–تيارت).

محمد احمد سلام المدحجي. (2010). أهمية وضع المقاييس التخطيطية في الحفاظ على الهيكلية. مجلة العلوم والتكنولوجيا, 15(2).

بوسماحة، والشيخ. (2017). حقوق الإنسان مجموعة في وجود البيئة.